



النظام السلطوي وسبل التغيير السياسي

المدرس المساعد/ وفاء زايد عباس
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية

البريد الإلكتروني Email : Wafaazayed4@uomustansiriyah.edu.iq

الكلمات المفتاحية: السلطة - السلطوية - النظام السلطوي - أساليب التغيير - التغيير السياسي.

كيفية اقتباس البحث

عباس ، وفاء زايد، النظام السلطوي وسبل التغيير السياسي، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، ٢٠٢٥، المجلد: ١٥، العدد: ٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مسجلة في
ROAD

مفهرسة في
IASJ

Authoritarian Regime And Means Of Political Transformation

Assist. Lecturer / Wafaa Zayed Abbas
AL- Mustansiriya University\ college of Education

Keywords : power - authoritarianism -authoritarian regime - methods of change- political change.

How To Cite This Article

Abbas, Wafaa Zayed , Authoritarian Regime And Means Of Political Transformation, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2025, Volume:15, Issue 4.



This is an open access article under the CC BY-NC-ND license
(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Abstract :

The spread and persistence of authoritarianism highlights the need to understand the political contexts in authoritarian regimes, as it is an authority based on the arbitrary deprivation of civil liberties and showing a small margin of tolerance towards real opposition. The authoritarian regime has a project that rises above any other project, which is to support its control, as the regime's policies and orientations are all governed by one central point, which is to continue ruling, with the door tightly closed to any peaceful mechanism for changing power. Therefore, the means of transformation in the political system require a strategic vision based on comprehensive scientific approaches to dismantle the structure of the authoritarian regime and reshape new balances of power according to political and legal rules that enjoy legitimacy and legality and within the framework of constitutional institutions with sovereignty and effectiveness

Authoritarian regimes that have ruled and are still centered in many systems, and their spread calls for us to understand and study them. Authoritarianism takes the continuation of power as its basic goal, and its political, national, developmental, or liberation language turns into an



ideological means to continue its control and impose its authority. It is characterized by characteristics that govern its authoritarian relations and is not based on legitimacy. Therefore, the process of transformation or political change takes several ways or methods, some of which are carried out by the ruling elite itself, some of which are carried out by opposition forces, others are carried out through negotiation or contracting between the authoritarian regime and opposition forces, and some of which are carried out by external intervention. Mostly, each of these methods has an impact on the form of the democratic system that is formed in the wake of the authoritarian regime..

المستخلص

ان انتشار السلطوية وصمودها يبرز الحاجة الى فهم السياقات السياسية في الأنظمة السلطوية ، اذ انها سلطة قائمة على الحرمان التعسفي من الحريات المدنية، مقابل اظهار جزء بسيط من التسامح تجاه المعارضة الحقيقية ، فالنظام التسلطي له مشروع يعلو فوق أي مشروع اخر وهو تأييد سيطرته إذ تكون سياسات النظام وتوجهاته كلها محكومة إلى نقطة مركزية واحدة هي الاستمرار في الحكم، مع فرض محكم أمام أي آلية سلمية لتغيير السلطة .لذا فإن سبل التحول في النظام السياسي يتطلب رؤية استراتيجية مؤسسة على مقاربات علمية شاملة لتفكيك بنية النظام السلطوي وإعادة تشكيل موازين قوى جديدة وفق قواعد سياسية وقانونية تحظى بالشرعية والمشروعية وفي إطار مؤسسات دستورية ذات سيادة وفعالية.

ان الأنظمة التسلطية التي حكمت ولا زالت متمركزة في العديد من الأنظمة ويات انتشارها يدعونا لفهمها ودراستها فالتسلطية تتخذ من الاستمرار في السلطة غاية أساس لها وتتحول لغتها السياسية او القومية او التنموية او التحررية وسيلة أيديولوجية لاستمرار سيطرتها واحكام سلطانها واتسمت بخصائص تحكم علاقاتها السلطوية ولا ترتكز على الشرعية وبالتالي فإن عملية التحول او التغيير السياسي يتخذ عدة طرق او أساليب منها ما يتم عن طريق النخبة الحاكمة نفسها ومنها ما يتم عن طريق القوى المعارضة وأخرى تتم عن الطريق التفاوض او التعاقد بين النظام السلطوي وقوى المعارضة ومنها ما يتم بتدخل خارجي وفي الغالب كل أسلوب من هذه الأساليب له تأثير على شكل النظام الديمقراطي الذي يتشكل على اعقاب النظام التسلطي .

المقدمة

تتسم السلطوية انها تمارس نفوذها السياسي بأسلوب غير رسمي وغير نظامي، فالقيادة التي نصبت ذاتها، أو انتخبت أيضا، لا يمكن عزلها عبر اختيار المنافسين الآخرين اختيارا حرًا

النظام السلطوي وسبل التغيير السياسي

من طرف الافراد. اذ تميل السلطوية الى اتباع اسلوب الحرمان التعسفي من الحريات المدنية، وإظهار هامش ضئيل من التسامح تجاه المعارضة الحقيقية فالنظام التسلطي له مشروع يعلو فوق أي مشروع اخر وهو تأييد سيطرته إذ تكون سياسات النظام وتوجهاته كلها محكومة إلى نقطة مركزية واحدة هي الاستمرار في الحكم، مع غلق محكم للباب أمام أي آلية سلمية لتغيير السلطة. لذا فإن تغيير النظام السياسي يتطلب رؤية استراتيجية مؤسسة على مقاربات علمية شاملة لتفكيك بنية النظام السلطوي وإعادة تشكيل موازين قوى جديدة وفق قواعد سياسية وقانونية تحظى بالشرعية والمشروعية وفي إطار مؤسسات دستورية ذات سيادة وفعالية. وعليه لا يمكن تصور إصلاح الأنظمة التسلطية في أي بيئة في شهور أو سنوات معدودات، بسبب الكم الهائل من التراكمات والاختلالات التي تشكلت عبر مراحل زمنية طويلة، وكذلك السياقات الإقليمية والدولية التي تمثل في غالبيتها معوقات للانتقال الديمقراطي السلس والإصلاح السياسي الهادئ بعيدا عن الحروب والأزمات الأمنية. لذا سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على النظام السلطوي وسماته وسبل التحول او التغيير السياسي. . اذ تم تقسيم البحث فضلا عن المقدمة والخاتمة الى مبحثين وكل مبحث الى مطلبين ، تناول المبحث الأول: النظام السلطوي في مطلبين الأول تضمن مفهوم السلطة والنظام السلطوي والثاني: سمات العلاقات السلطوية ، اما المبحث الثاني فقد تضمن سبل التغيير السياسي وأيضا تم بحثها في مطلبين : الأول تناول مفهوم التغيير السياسي اما الثاني فقد تطرقنا فيه الى أساليب التغيير السياسي .

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في وصف خصائص العلاقات السلطوية لتطوير فهمنا البسيط عن طبيعة الأنظمة السلطوية التي تتميز بصعوبة فهمها ودراستها ، اذ ان انتشار السلطوية وصمودها يبرز الحاجة الى فهم السياقات السياسية في الأنظمة السلطوية وماهي أبرز سبل التحول السياسي من نظام سلطوي الى نظام ديمقراطي.

ومن خلال ما تقدم جاءت إشكالية البحث : ماهي طبيعة النظام السلطوي وسماته وسبل تغييره لتشكيل نظام سياسي ديمقراطي يخدم الافراد ويتناسب مع طبيعة المجتمع والبيئة ومن هذه الإشكالية تبرز لنا عدة تساؤلات : ماذا نعني بالسلطة والنظام السلطوي، وماهي سمات السلطوية ، وما التغيير السياسي وأساليبه .

فرضية البحث : تنطلق فرضية هذا البحث من ان انتشار السلطوية وطبيعة سمات النظام السلطوية دافعا رئيسا للبحث عن سبل التغيير السياسي وإمكانية التحول الديمقراطي .

منهجية البحث: تم استخدام المنهج الوصفي-التحليلي، لوصف ظاهرتي السلطوية وهي من القضايا الهامة في مجال السياسة وبيان سبل التغيير السياسي التي تقوض عرش السلطوية.

المبحث الأول: النظام السلطوي

رغم التطورات المتعلقة بنظرية الحداثة وموجات الديمقراطية التي اجتاحت العالم ، إلا انه لا تزال الأنظمة السلطوية سائدة في العديد من دول العالم حيث فرض المناخ السياسي أهمية متجددة لفهمها ودراساتها بعد التراجع الملحوظ الذي شهدته المجتمعات في الحقوق السياسية والحريات المدنية ، وزعزعة أسس المبادئ الديمقراطية في العديد من بلدان العالم .

المطلب الأول: مفهوم السلطة والنظام السلطوي

لفهم النظام السلطوي والتعريف به لابد أولاً من التعريف بمفهوم السلطة الذي يتسم بالغموض والتعقيد، فالسلطة هي واقعة اجتماعية توجد في (الجماعة الأولية) كما توجد في (الجماعة المركبة)، وكما توجد في (العائلة) فأنها توجد في (الدولة) المؤسسة العليا في المجتمع ، تدعى بتعبير (السلطة السياسية) .

أولاً : مفهوم السلطة

السلطة في اللغة جاءت بمعنى القوة والقدرة على الشيء والسلطان الذي يكون للإنسان على غيره جمع سلطات، وهي الاجهزة الاجتماعية التي تمارس السلطة كالسلطة السياسية والتربوية والقضائية وغيرها^(١)، ولم يرد لفظة (سلطة) في اللغة العربية ، وفي القرآن الكريم بشكل مباشر فقد ورد في الفعل سَلَطَ ، فيقال سلطه عليه ، أي غلبه وأطلق عليه القدرة والقهر ، وقد جاء في القرآن الكريم : { إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ }^(٢)، جاءت لفظة السلطان بمعنى الغلبة والقوة ، والتسلط لغة هو التمكين والتغليب والتسلط والتحكم والسيطرة^(٣) .

اما في اللغة الإنكليزية فقد جاءت من كلمة Power والتي تم ترجمتها الى اللغة العربية ب (السلطة) والتي تأخذ معنيين : الأول يعبر عن الماكنة انها ذات قوة كذا حصان Hourse Power او انها تعبر عن القوة العاملة Man Power او قوة الأفكار Power Of Idea او انها تعبر عن القوة العسكرية او الدول الكبرى . أما المعنى الثاني للسلطة فهو يحمل دلالة سياسية او قانونية محددة فيطلق عليها السلطة السياسية Political Power أو السلطة الشخصية Personal Power او السلطة الفردية Individual Power ، وفي نواحي أخرى تعبر عن وظائف الدولة كالفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وفي أحيان أخرى تعبر عن اختصاص معين او الصلاحيات الممنوحة لشخص او هيئة ما ، مثل سلطات

النظام السلطوي وسبل التغيير السياسي

الرئيس أو الوفد المفاوض ، أو سلطات الجمعية العامة ، أو سلطات مجلس الامن ، أو سلطات محكمة العدل الدولية وغيرها من الأمثلة^(٤) .

وفي الاصطلاح جاءت السلطة بمعنى العلاقة بين الناس إذ انها تعد ظاهرة جمعية يجب ان تتعلق ببعض العلاقات الإنسانية. إذ فسر أميتاي أتريني السلطة من خلال العلاقات القائمة في المجتمع، والتي اما تكون علاقات اندماج أو صراع فيعرفها: ((انها القدرة على التغلب على المقاومة كلا أو جزءا لغرض اجراء تغييرات بوجه معارضة لها))^(٥).

ويعرف فيليكس أو بنهايم السلطة انها كل من يقوم بعمل سلطة فإنه يقوم به عن قصد ... هو قصد التحكم في نشاطات الآخرين لغرض تحقيق غرضه هو الخاص به^(٦) .

ويعرف برتراند دوجوفنال السلطة من جانب الأمر المهيمن بقوله " ان السلطة في حالتها الخالصة تتكون .. من الامر ، الأمر الذي له وجود مستقل به " ^(٧).

ثانيا : النظام السلطوي

النظام السلطوي عرفته إريكا فرانترز بأنه مجموعة من القواعد الرئيسة، الرسمية وغير الرسمية، التي تحدّد من له أن يؤثر في خيارات الحكام والسياسات، بما في ذلك القواعد التي تحدّد الدائرة التي يُختار منها الحكام، ويكون النظام سلطوياً متى ما انتزعت الذراع التنفيذية فيه السلطة بطرائق غير ديمقراطية، أي بطرق غير الانتخابات الحرة والنزيهة، أو إذا وصلت الذراع التنفيذية بانتخابات حرة ونزيهة، ولكن بعد ذلك قامت بتغيير القواعد، بما يفرض قيوداً على أي منافسات انتخابية آتية، سواء تشريعية أم تنفيذية (مثلما حصل في كينيا في عام ١٩٦٣ والعراق في ١٩٦٨ وزامبيا عام ١٩٩٦ وتركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢)^(٨).

النظام السلطوي وهو احد صور الحكومة والتي تتسم بحكومة مركزية قوية وحرّيات سياسية محدودة. تخضع الحريات الفردية للدولة ولا توجد مساعلة دستورية في النظام السلطوي. ميز وصف خوان لينز المؤثر في ١٩٦٤ للأنظمة السياسية السلطوية بأربع سمات ^(٩) :

١-جمعية سياسية محدودة، تمارس هذه الأنظمة ضغوطا على المؤسسات والجماعات السياسية مثل السلطة التشريعية والأحزاب السياسية وجماعات الضغط.

٢- اطفاء الشرعية السياسية من خلال التأثير على المشاعر، خاصة الاعتراف بالنظام كشر لا بد منه لمحاربة «المشاكل المجتمعية الملحوظة» مثل التخلف أو أعمال الشغب.

٣- تعبئة اجتماعية دنيا ناتجة غالبا عن الضغوط المفروضة على العامة مثل قمع الخصوم السياسيين والحركات المعادية للنظام.

٤- قوة تنفيذية معترف بها بصورة غير رسمية مع انتقال مبهم للسلطة.

لا تختلف الانظمة السياسية التسلطية من حيث السبل والوسائل والوحشية وعبادة الفرد عن الانظمة الشمولية، نقطة الاختلاف هي أنها مجردة من البعد العالمي^(*)، أي إنها أنظمة محلية من دون تطلع عالمي مع ذلك، فإن غياب البعد العالمي لا يجعل الانظمة التسلطية واحدة. ثمة أنظمة تسلطية من دون بعد عالمي، لكنها ذات مشروع محلي يستند إلى تصورات نظرية وسياسية محددة، تظن أنها تحرر البلد من التخلف أو التبعية، وتضعه على طريق التنمية ... إلخ.

المطلب الثاني: سمات العلاقات السلطوية

سعى العديد من الفلاسفة والباحثين في علم الاجتماع وعلم النفس لوضع وصف دقيق للعلاقات السلطوية ، إلا ان تشعب الآراء في هذا المجال دعا الى التركيز في دراستها يتحدد في اربعة مسائل أساسية منها :

١- السلطة كسلوك

وضع رائد علم السياسة الوضعي روبرت داهل (Robert Dahl) الصيغة الشهيرة : ((يمارس ((أ)) سلطة على ((ب)) بالقدر الذي يحصل فيه من ((ب)) على عمل ((ع)) لم يكن لهذا الأخير أن يقوم به بوجه اخر)). فالوزير مثلاً الذي يعطي أوامر لمعاونيه ، أو زعيم الأغلبية البرلمانية الذي يدفع الجمعية التشريعية لتبني نص مطابق لأمانيه. تبعا لذلك تتوضح العلاقة بين مقولة السلطة (أو الاهلية القانونية) ومقولة المسؤولية . اذ يرى داهل في حال وقوع ضرر يجب ان تكون هناك قدرة على تحديد مسؤول يسند اليه واجب الإصلاح ، اذ لابد من الدمج بين فاعل الضرر والمسؤول عنه ، ان كان الفاعل تصرف بحرية . بالتالي فإن المسؤولية ستلقى على من لديه القدرة على أجبار الفاعل المباشر على القيام بالفعل المسبب للضرر ، ووفقاً لهذا الطرح فان الرئيس الأعلى من حيث التسلسل مسؤولاً عن أعمال مرؤوسيه ، كذلك الوزير مسؤولاً عن أعمال إدارته^(١٠). لذا اهتم علماء السياسة من ((المدرسة السلوكية) بدراسة الظواهر السلطوية علمياً من خلال تبني الملاحظة الاختبارية والمقارنة للبحث عن معيار ملائم يتجلى بالقرارات والمواقف التي ترتبط بممارسة السلطة ، أي السلوك الذي تسببه .

٢- السلطة المقيدة لحرية الغير

ترتبط الحرية بالسلطة وتعد غير قابلة للانفصال، فلا حرية بدون سلطة ولا معنى للسلطة في حال عدم ممارسة الحرية الحقيقية ، فالحرية في الواقع معنى ومفهوم لا يتحدان إلا في وجود السلطة، وهنا السلطة هي مفتاح الحرية، والحرية بدورها هي مفتاح الحق^(١١).

النظام السلطوي وسبل التغيير السياسي

لكن ارتبطت الحرية الفردية في محيط الدائرة السياسية بالفكرة القائلة أن هناك نشاطات، وأساليب تعبير، ومواقف، قد تشكل ميدان بعيدا عن المراقبة السياسية والقانون في هذه الحالة يتطلب استعمال التعسف أو العنف لضمان تطبيقه . من هنا فإن إشكالية حقوق الانسان وإشكالية دولة القانون التي تطرق اليها بنجامين كونستان (Benjamin Constant) في أوائل القرن التاسع عشر بين ((حرية المحدثين)) و ((حرية القدماء)) الأولى هي حرية - استقلال والتي تشير الى وجود دائرة مبادرة فردية تمتنع الدولة عن إدارتها ، وانما عليها حمايتها، والثانية تكفي بأقامة مشاركة فعلية للمواطنين في التصويت على القانون ؛ الا انه لا يمنع ذلك من التوسع المحتمل لإحكامه التسلطية^(١٢).

ويتمسك هوفر وهو من منظري الاتجاه السياسي الليبرالي التقليدي بمنظوره الى السلطة بقاعدة دعه يعمل دعه يمر ويعتقد بأن أفضل حكومة هي التي تحكم بأقل قدر ممكن من السلطة والقدرة على التدخل في الحياة الاجتماعية، اذ دافع عن الفردية الامريكية باعتبارها انها تتجاوز كل الفدييات الاخرى لأنها تركز على المثل العليا وتتضمن العدالة الاقتصادية بإضافة الى العدالة السياسية والاجتماعية وتقوم الحكومة بدور الحكم غير المتحيز . كما يعتقد بضرورة منع التعسف في استعمال الحرية مما يتوجب على الحكومة مراقبة العمال ومنع تأسيس الاحتكار والحد من وجود عالقة متبادلة بين اشكال الحرية واعتبار الحرية الاقتصادية هي الشكل الذي تتأثر به وتخضع له كل الاشكال الاخرى وعلى اساس ذلك ان ازالة الحرية الاقتصادية سيزيل كل الحريات الأخرى^(١٣).

أما فريدريك فون هايك فكان شديد التعلق بالأسس الفردية للحضارة الغربية الحديثة ويرى ان الاشتراكية الديمقراطية مجرد طوباوية خطيرة . وعن مدى توافق المجتمع المخطط مع الحرية يرى ان التخطيط على المستوى القومي يمكن ان يقود في رأيه الى تركيز هائل في السلطة وهذا بحد ذاته يعني تحطيم الديمقراطية.

٣- السلطة المعبرة عن التبادل غير متكافئ

تحدد العلاقات بين الافراد عادة بالتبادل المتقابل: سلعة مقابل مبلغ في العلاقة بين البائع والشاري؛ عمل مقابل أجر في العلاقة بين المستخدم والمستخدم؛ أما في حالة عدم التوازن في التبادل فيعني أن هناك سلطة من أحد الطرفين على الآخر. فإذا قبل المستهلك بدفع ثمن مرتفع جدا لسلعة ما، فيعني أنه في وضعية ضعف تجاه البائع. وقد يكون التبادل صعب جدا بسبب عدم التوازن الجذري بين الطرفين أي بين ما يطلبه (أ) وما يمكن للطرف (ب) أن يقدمه بالمقابل ؛ فحسب نظريات التبادل أن العلاقة السلطوية تتدرج ضمن أطار تناوبي ، لا في علاقة مغلقة

ذات اتجاه واحد ، كما أن القوة الفعلية للسلطة الممارسة تقاس بأهمية العلاقة المحصلة ، كما أن السلطة لا تتحدد ضمن اتفاقات دقيقة أو إجتماعية جزئية إنما هي واسعة تتمثل بقدرة فاعل ما على بناء عمليات تبادلية غير متوازنة لصالحه^(١٤).

٤- سلطة الامر والتأثير

السلطة كما هو متعارف عليه نوعان لا ثالث لهما ، سلطة الأمر وسلطة التأثير ، النوع الأول وهو "سلطة الأمر" لا يشترط فيها الرضا لأنها تضع الخاضع أمام خياران فقط إما أن يخضع إلى الأمر الموجه له أو يرفضه فيعرض نفسه إلى عقاب صاحب السلطة الذي يتوقف على ثقافته وخبراته أو القوانين التي تحكم العلاقة بينهما.

أما النوع الثاني من السلطة فهو "سلطة التأثير" التي يعتمد فيها صاحب السلطة على الإيحاء ومخاطبة العقل بمجموعة من التبريرات التي تدعم صاحب السلطة لتنفيذ قراراته ، ويمكن التبرير في التساؤل بشكل منظم عن الشروط المنهجية الداعمة لصحة هذه التبريرات مصحوبة بتقديم الأجوبة لمنح الخاضع ومضات للتأمل ، وتكمن قوة سلطة التأثير في شخصية صاحب السلطة أو أشخاص يفوضهم للحديث نيابة عنه أو أشخاص تتطوع ، وذلك لأنها لا تخضع للجمود أو سوء النية كما في سلطة الأمر^(١٥).

من هنا نجد ان الرضا لدى الخاضع غير مطلوب في وقت يكون هناك أمر ؛ بينما يتطلب ذلك في حالة التأثير ، وهذا يدل على ان هناك تجاهل للتمييز بين استعمال القوة التي يخضع لها سلوك الافراد وبين الممارسة الشرعية للسلطة . فالأفراد امام أمر القاعدة الإلزامية اما الطاعة او عدم الطاعة والتي تؤدي الى مواجهة العقاب ، فالخضوع للقانون وإن كان مترافقا بالعقوبات القصوى فإنه دليل الرضى به وان كان بشكل غير مباشر .

إضافة الى ما تقدم من سمات العلاقات السلطوية فأن الحكام السلطويين في الغالب يسعون الى تأديب النخب الذين يعارضون سلطانهم وذلك بتحجيد النخب الذين يشكلون تهديدا لعرشه ويمكن القول ان تغيير عقلية الافراد تتغير بتغيير الظروف فخلق التوازن أحيانا بين دعم الحاكم السلطوي وبين الانقلاب ضده تحكمه الظروف وان إسقاط الحاكم السلطوي تتطلب مشاركة اكثر من فرد فالانقلابات التي يخطط لها بضعة اشخاص لا يمكن ان تتم عن طريق شخص واحد وانما تتم بالتحالف مع مجموعة من النخب التي قررت الانقلاب على سلطة الحاكم ، لذلك يسعى هذا الحاكم الى التفريق بين هذه النخب التي تشكل تهديدا حقيقيا لسلطانه لضمان عدم تشكيل أي تحالف تحديا لسلطته وفي الوقت ذاته يحول دون قيام الخصوم ببناء قواعد قوية مستقلة .

النظام السلطوي وسبل التغيير السياسي

ويلجأ عادة الحاكم السلطوي الى بعض الاستراتيجيات لحماية نفسه من الانقلاب ضده مثل اصدار قرارات تتعلق بالجيش من تجنيد وترقية عسكرية ، ويحرص على جعل الموالين له في الرتب العسكرية الهامة وتشكيل قوات امنية مقابل الجيش الرسمي ، مثل تشكيل قوات الحرس خاصة بحماية الرئيس ومثال ذلك ما قام به صدام حسين في العراق الذي شكل عدة تشكيلات عسكرية حصنته من الانقلابات العسكرية^(١٦) .

لذلك فإن مسألة التغيير السياسي وعملية الوصول إلى التغيير السياسي المنشود أو تحقيقه عملية صعبة ومعقدة وملينة بالألغام خاصة في المجتمعات العربية، وذلك من قبل من يرفضون التغيير ويعارضونه أو يعملون على تأجيله أو استبعاده أو تحويله إلى مجرد إصلاحات رمزية وشكلية تحافظ على مصالحهم لذا سنبحث في سبل أو أمكانية التحول أو التغيير السياسي في المبحث الثاني من هذا البحث .

المبحث الثاني: سبل التغيير السياسي

بدأ الاهتمام من قبل علماء السياسة بالتنظير لمفهوم "التغيير السياسي"، إذ أن ظهور المفهوم ارتبط بأطروحات جديدة انتقدت فكرة التوجه الأحادي لنظريات التنمية السياسية والتحديث السياسي، أي التطور نحو نموذج واحد يتمثل في الديمقراطية الغربية، لذلك طرح البعض أن مفهوم التغيير السياسي أكثر حيادية من الناحية المعيارية، حيث أنه يترك المجال للبحث مفتوحاً فيما يتعلق بالاتجاه الذي تأخذه التغييرات السياسية واساليبها.

المطلب الاول: مفهوم التغيير السياسي

يعد مفهوم التغيير السياسي من المفاهيم المعقدة وذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم سيما على مستوى الفهم والممارسة، والتغيير يعني التغيير من حالة الى حالة، أو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال مدة محددة من الزمن ، هو نتاج عمل إرادي مع وجود قضية تحمل معنى التغيير تتطلب عملية إدارته وتمثيله كفيما وكما . وقد جاء في علم الاجتماع مفاهيم تعبر عن ظاهر التغيير، كالتطور والتحول والتقدم تدل جميعها على تبدل الظواهر الاجتماعية عبر الزمن^(١٧) .

فالتغيير في اللغة هو :

جعل الشيء على غير ما كان عليه، وهو اشتقاق من الفعل غَيَّر والذي ينعكس على معنيين:
الاول- إحداث شيء لم يكن من قبل، والثاني- انتقال الشيء من حالة إلى حالة^(١٨) .

والتغيير في الاصطلاح: يعرف بأنه "التحول الملحوظ - في المظهر أو المضمون - إلى الافضل"، كما يعرف على كونه "عملية تحليل الماضي لاستنباط التصرفات المطلوبة للمستقبل"، وعلى كونه "تحول من نقطة التوازن الحالية إلى نقطة التوازن المستهدفة"^(١٩).

ويرى أرسطو (Aristotle) ان التغيير هو "مقدار الحركة وهو ما يسمى بالنقلة" حيث إن الزمان مرتبط بالمكان وهذه الحركة التي يتم الانتقال بها من مكان إلى آخر إنما يتم بها تحقق الزمان وتغيره فالزمان يكون هو مقدار الحركة التي تتشكل بوجود المكان^(٢٠).

وجاء تعريف التغيير السياسي في موسوعة العلوم السياسية على أنه "مجملة التحولات التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الاهداف، بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة أذ يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول"^(٢١).

وعرف أسامة الغزالي التغيير السياسي بأنه ثورة سريعة وشاملة في المجتمع والنظام السياسي يتم على إثره انتقال السلطة السياسية من طبقة الى أخرى^(٢٢)، ويرى (جابريل ألموند) و(بنجهام بأول): " ان المبادرة من أجل التغيير السياسي تأتي من ثلاثة مصادر، من النظام السياسي نفسه أي من النخبة الحاكمة ، ومن الجماعات الاجتماعية في البيئة الداخلية ومن النظم السياسية في البيئة الدولية، وعادة ما تتفاعل هذه العناصر الثلاثة مع بعضها البعض"^(٢٣). يرى الفيلسوف اليوناني هيراقليطس "Heraclitus" ان التغيير فلسفة عميقة من الصعب تحديدها في سطور أو مؤلف وذلك لامتدادها الزمني منذ وجود الخليفة، وأن كل شيء متغير وهو سابق للنباتات^(٢٤).

ويرتبط التغيير السياسي في الكثير من الأحيان بالتحول الديمقراطي بوصفه مجموعة حركات للانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي التي تحدث في زمن ومكان محددين، وقد تنعكس عملية التغيير سلبيا في اتجاه المعاكس بسبب اغفال عملية التخطيط الاستراتيجي. وهذا ما شهدته المنطقة العربية من حالات الانكسار والتشتت في انظمتها بعد موجة التغيير السياسي "الربيع العربي" التي أسقطت عددا الأنظمة السياسية دون أن تتمكن من تحقيق خطوة نحو الديمقراطية الحقيقية^(٢٥).

وبناءً عليه، فإن مفهوم "الانتقال الديمقراطي" يشير من الناحية النظرية إلى مرحلة وسيطة -تشهد في الأغلب الأعم مراحل فرعية- يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم أو انهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد. وعادة ما تشمل عملية الانتقال مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية، والمؤسسات والعمليات السياسية، وأنماط مشاركة المواطنين في العملية

النظام السلطوي وسبل التغيير السياسي

السياسية... إلخ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مرحلة التحول أو التغيير السياسي قد تشهد صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين.

المطلب الثاني : أساليب التغيير السياسي

تخضع عملية التغيير السياسي والانتقال من الحكم غير الديمقراطي إلى الحكم الديمقراطي لعدة عوامل ، داخلية وخارجية، يتفاوت تأثيرها من حالة إلى أخرى، فإن طبيعة الفاعلين السياسيين وميزان القوة النسبي بينهم هو الذى يحدد في الغالب طريقة أو أسلوب الانتقال. لذا تعددت أساليب التحول لحكم الديمقراطي نظراً لتعدها وتداخلها، إلا أنه من خلال دراسة واقع وخبرات وتجارب الدول التي شهدت انتقالاً ديمقراطياً خلصت بعض الدراسات إلى بلورة أربعة طرق رئيسة للانتقال تختلف مسمياتها من باحث إلى آخر، وهي: الانتقال من أعلى، أي الذى تقوده النخبة الحاكمة أو الجناح الإصلاحي فيها. والانتقال من أسفل، وهو الذى تقوده قوى المعارضة على أثر انهيار النظام الحاكم أو إطاحته من خلال انتفاضة أو ثورة شعبية. والانتقال من خلال التفاوض والمساومة بين الحكم وقوى المعارضة. والانتقال الناجم عن تدخل عسكري خارجي.

أولاً: الانتقال من أعلى

تسعى القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة للقيام بهذا النوع من الانتقال . وهو انتقال يتم من داخل النظام القائم. وذلك عندما تبرز عوامل وأسباب موضوعية تؤثر سلباً على شرعية السلطة، وتخلق لدى السلطة الحاكمة قناعة مفادها أن كلفة الانفتاح والتحول الديمقراطي أقل من كلفة الاستمرار في الممارسات التسلطية. وفي بعض الحالات كان للجناح الإصلاحي داخل النخبة الحاكمة دور كبير في عملية الانتقال. ومع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة وجود تباينات بين تجارب الدول التي شهدت انتقالاً ديمقراطياً من أعلى، فإنه يمكن القول: إن عملية الانتقال طبقاً لهذا المسلك غالباً ما تتم بإحداث تحول تدريجي للنظام السياسي عبر مراحل متعددة ومتداخلة، تبدأ بالتحرك على طريق الانفتاح السياسي، ويكون ذلك مقدمة للانتقال الديمقراطي. وقد تأتي بعد ذلك مرحلة أخرى تتمثل في ترسيخ الديمقراطية. وبصفة عامة ، فإنه في ظل حالات الانتقال الديمقراطي من أعلى غالباً ما يكون ميزان القوى لصالح النخبة الحاكمة، فيما تتسم قوى المعارضة بالضعف، ومن ثم محدودية القدرة على التأثير في إدارة عملية الانتقال. ومن بين الدول التي شهدت انتقالاً ديمقراطياً من أعلى: إسبانيا والبرازيل^(٢٦).

ثانياً: الانتقال من أسفل

يتسم هذا الأسلوب من الانتقال أنه يأخذ شكلين رئيسيين . أولهما، الانتقال نتيجة لتكثيف الضغوط على النظام الحاكم من خلال التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي تقودها وتشارك

فيها قوى المعارضة الديمقراطية، بحيث تجبر النظام في نهاية المطاف على تقديم تنازلات تفتح الطريق للانتقال الديمقراطي على غرار ما حدث في كل من الفلبين وكوريا الجنوبية والمكسيك. وثانيهما، الانتقال الذي تقوده قوى المعارضة على أثر انهيار النظام غير الديمقراطي أو إطاحته بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية. ففي أعقاب ذلك تبدأ مرحلة تأسيس نظام ديمقراطي جديد يحل محله. وبشكل عام، هذا النوع من الانتقال يعكس حدوث خلل كبير في ميزان القوى بين الحكم وقوى المعارضة لصالح الأخيرة، وبخاصة في حالة انهيار شرعية السلطة، وتصعد النخبة الحاكمة، وتخلي الجيش عن مساندة النظام السلطوي، ووجود تأييد شعبي واسع للمعارضة. وعادة ما تتوافق قوى وأحزاب المعارضة على خطوات وإجراءات لتأسيس نظام ديمقراطي على أنقاض النظام السلطوي. وقد حدث الانتقال وفقا لهذا النمط في بلدان عديدة من بينها: البرتغال واليونان والأرجنتين ورومانيا^(٢٧).

ثالثا: الانتقال من خلال التفاوض بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة

يحدث هذا النوع من الانتقال بموجب اتفاق أو تعاقّد (Pact) يتم التوصل إليه عبر المفاوضات والمساومات بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة. وغالبا ما يأتي ذلك كنتيجة لوجود نوع من التوازن النسبي في ميزان القوى بين الطرفين، فالنخبة الحاكمة تصل إلى قناعة مفادها أنها غير قادرة على الاستمرار في السياسات المغلقة والممارسات القمعية بسبب الضغوط الداخلية والخارجية، وأن كلفة الانفتاح السياسي والانتقال إلى صيغة ما لنظام ديمقراطي ضمن اتفاق مع المعارضة يضمن بعض مصالحها -أي النخبة الحاكمة- هي أقل من كلفة الاستمرار في السياسات غير الديمقراطية.

وعلى الطرف المقابل، تبدو قوى المعارضة غير قادرة على إطاحة النظام، وبالتالي تجد أنه لا بديل أمامها غير التفاوض والمساومة مع النخبة الحاكمة من أجل الانتقال إلى الديمقراطية. ويلاحظ أن المفاوضات والمساومات بين الجانبين جرت في كثير من الحالات على خلفية تظاهرات واحتجاجات شعبية حركتها قوى المعارضة، وممارسات قمعية من جانب السلطة. وقد حدث هذا النمط من الانتقال في بلدان عديدة منها: بولندا وجنوب أفريقيا والسلفادور ونيكاراجوا^(٢٨).

رابعا: الانتقال من خلال التدخل العسكري الخارجي

غالبا ما ارتبط هذا النمط من الانتقال بحروب وصراعات، تؤثر فيها وتحكمها مصالح وتوازنات داخلية وإقليمية ودولية. وهو يحدث في حالة رفض النظام الحاكم للتغيير، وعدم بروز جناح

النظام السلطوي وسبل التغيير السياسي

إصلاحي داخله، وعجز قوى المعارضة عن تحديه وإطاحته بسبب ضعفها وهشاشتها نتيجة لسياساته القمعية.

وفى ظل هذا الوضع لا يكون هناك من بديل لإطاحته والانتقال إلى نظام ديمقراطي سوى التدخل العسكري الخارجي الذي يمكن أن تقوم به دولة واحدة على نحو ما فعلت الولايات المتحدة الأميركية في كل من جرينادا وبنما في ثمانينيات القرن الماضي، أو تحالف يضم مجموعة من الدول على غرار الحرب التي قادتها واشنطن بمشاركة دول أخرى ضد أفغانستان في عام ٢٠٠١، وضد العراق في عام ٢٠٠٣.

وكثيرا ما يتم التدخل العسكري الخارجي لأسباب وذرائع مختلفة منها إلحاق الهزيمة بنظام ديكتاتوري، والتدخل لأسباب إنسانية، ووضع حد لحرب أهلية طاحنة... إلخ. ويلاحظ أنه في غالبية حالات التدخل العسكري الخارجي لم يكن هدف تأسيس نظام ديمقراطي هو الهدف الرئيس أو المبدئي، بل كانت هناك أهداف ومصالح أخرى. وإذا كان الانتقال الديمقراطي من خلال التدخل العسكري الخارجي قد نجح في بعض الحالات كما هو الحال في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، فإنه فشل في حالات أخرى كثيرة أحدثها أفغانستان والعراق. وقد اهتمت دراسات عديدة بتفسير ظاهرة فشل التدخل العسكري الأجنبي في تحقيق الانتقال الديمقراطي في عديد من الدول^(٢٩).

وبصفة عامة فقد أكدت خبرات وتجارب الانتقال الديمقراطي على أن اساليب الانتقال تؤثر على نوعية أو طبيعة النظام الديمقراطي الجديد، وعلى فرص واحتمالات استمراره وترسخه في مرحلة ما بعد الانتقال، حيث أن الانتقال السلس والسلمي الذي يتم بمبادرة من النخبة الحاكمة، أو من خلال التفاوض بين الحكم والمعارضة، أو بعد إطاحة النظام بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية سلمية غالبا ما يكون مصحوبا بدرجة أعلى من الديمقراطية، وفرص أفضل لاستمرار وترسخ النظام الديمقراطي الناشئ. وبالمقابل، فإن الانتقال العنيف يكون في الغالب مقرونا بدرجات أدنى من الديمقراطية، وفرص أقل لاستمرارية النظام الديمقراطي واستقراره، بل إنه تزداد في مثل هذه الحالة احتمالات الارتداد إلى شكل من أشكال التسلطية، أو وقوع البلاد في صراع داخلي أو حرب أهلية. أما الانتقال الناجم عن التدخل العسكري الخارجي فقد نجح في حالات قليلة، وفشل في حالات أخرى كثيرة. وقد كان لكل من النجاح والفشل ظروف ومعطيات خاصة^(٣٠).

الخاتمة

ان الأنظمة التسلطية التي حكمت ولا زالت متمركزة في العديد من الأنظمة ويات انتشارها يدعونا لفهمها ودراساتها فالتسلطية تتخذ من الاستمرار في السلطة غاية أساس لها



وتتحول لغتها السياسية او القومية او التنموية او التحررية وسيلة أيديولوجية لاستمرار سيطرتها واحكام سلطانها واتسمت بخصائص تحكم علاقاتها السلطوية ولا تركز على الشرعية وبالتالي فإن عملية التحول او التغيير السياسي يتخذ عدة طرق او أساليب منها ما يتم عن طريق النخبة الحاكمة نفسها ومنها ما يتم عن طريق القوى المعارضة وأخرى تتم عن الطريق التفاوض او التعاقد بين النظام السلطوي وقوى المعارضة ومنها ما يتم بتدخل خارجي وفي الغالب كل أسلوب من هذه الأساليب له تأثير على شكل النظام الديمقراطي الذي يتشكل على اعقاب النظام التسليبي .

الهوامش

(١) جميل صليبا، المعجم الفلسفي ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٩٨٧، ص ٦٧٠ .

(٢) القرآن الكريم : سورة الحجر : الآية ٤٢ .

(٣) المعجم الوسيط، ط٥، مجمع اللغة العربية، القاهرة ، ٢٠١١، ص ٤٤٥ .

(٤) صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ١٢٦ .

(٥) Amitai Etzioni: The Active Society , The Free Press, New York. 1968. p314.

(٦) Felix Oppenheim : Dimension Of Freedom an Analysis. at Martin-s Press, 1961, p.92.

(٧) Bertrand de Jouvenal, One power: Its nature and the history of its growth , Beacon Press, Boston 1969, p98.

(٨) إريكا فرانتر ، السلطوية ما يجب ان نعرفه ، ط ١ ، ترجمة : حمزة عامر ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، ٢٠٢٢ ، ص ١٧ .

(٩) السلطوية في أنظمة الحكم ، مركز الامام الشيرازي للدراسات والبحوث ، الاحد ١٥ / كانون الثاني / ٢٠٢٣ منشور على الموقع : <https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/33768> تم زيارة الموقع في ٢٠٢٤/١٠/٢١ .

(*) يعد البعد العالمي حسب ما عرفته حنة ارندت (منظرة سياسية أمريكية من أصل يهودي ولدت في المانيا لها العديد من الكتابات في السلطوية والفلسفة النسوية والمعرفة وحقوق الانسان) عنصرا جوهريا في النظام الشمولي الى حد عده عنصر النظام نفسه. فلا يتشكل نظام شمولي ما لم ينشأ على تصور شامل عن تغيير العالم، يجعل البلد الذي يقع تحت سيطرة النظام محض منطلق جغرافي، والمجتمع الذي يحكمه النظام محض منطلق اجتماعي لمسار (طليعة) ذات تطلع عالمي. هكذا تكون التسلطية، أو الشمولية الداخلية -إن جاز القول- مرحلة في سياق عالمي، ووسيلة للشمولية العالمية أو من أجل شمول العالم. فلكي يتمكن النظام الشمولي من تغيير العالم، يحتاج إلى أن يمسك بمفاصل المجتمع الذي يسيطر عليه كلها، وإلى أن تكون ، فلا يعوق عملية تغيير العالم أي صراع داخلي مع قوى منظمة أو مع أحزاب سياسية أو مع حركة شارع. لايمكن لنظام شمولي ألا ان يكون تسلطي لكن التسلطية مستقلة عن الشمولية، وإن كانت هذه تعطيها ابعادا جديدة، وتمضي

بها إلى حدود إجرامية قصوى توازي عظمة القضية التي ينهض بها النظام الشمولي: راتب شعبو، النظام التسلطي المحض وسبل تفكيكه ، العدد ٢٥ و ٢٦ ، مجلة قلمون ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، سوريا ، ٢٠٢٤ ، ص ١٧١.

(^{١٠}) فيليب برو ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة :محمد عرب صاصيلا، ط١ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٢٧.

(^{١١}) حاتم فارس الطعان، مشروع سلطة الإدارة على تقييد الحريات العامة دراسة مقارنة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٢٢) ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٦٥.

(^{١٢}) المصدر ذاته ، ص ٣٢ .

(^{١٣}) فيليب برو ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .

(^{١٤}) اريكا فرانتر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤.

(^{١٥}) محمد كولفرني ، التغيير الاجتماعي والسياسي دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم ، مجلة العربية للعلوم السياسية ، المجلد (٢٠٠٨) ، العدد (٢٠) ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، لبنان ، ٢٠٠٨ ، ص ١٣٩ .

(^{١٦}) ابو الفضل جمال الدين محمد ابن منظور، لسان العرب، ج ٢ ، دار صادر للنشر، ٢٠٠٣ ، ص ٤٧٠.

(^{١٧}) خوجة أسامة وضيف الله عقيلة ، معوقات التغيير السياسي في الأنظمة السياسية العربية في ظل التحولات الجديدة ، المجلد (٦) ، العدد (٢) ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، الجزائر ، ٢٠٢١ ، ص ٢١٠٩ .

(^{١٨}) مجموعة باحثين، قراءات نظرية: التغيير السياسي المفهوم والابعد، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٦ ، ص ١ .

(^{١٩}) إسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية، الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤ ، ص ٤.

(^{٢٠}) ثناء فؤاد عبدالله، اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧ ، ص ٤٤.

(^{٢١}) جابريل ايه أُموند، جي بنهام باويل الابن ، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر "نظرة عالمية" - ترجمة أحمد علي وأحمد عناني، القاهرة : مكتبة الوعي ، ١٩٦٦ ، ص ١٨٤-١٨٥.

(²²) Huntington, Samuel P, The Third Wave: Democratization in the late twentieth century, University of Oklahoma Press, Oklahoma, USA 1993,p12.

(²³) Gerardo L. Munck, "Review Article: Democratic Transitions in Comparative Perspective," Comparative Politics , Vol.26, No.3 (April 1994), pp.355-375.

(²⁴) Gerardo L. Munck and Carol Skalnik Leff, "Modes of Transition and Democratization: South America and Eastern Europe in Comparative Perspective," Comparative Politics, Vol.29, No.3(April 1997), pp.347- 351.

(^{٢٥}) عبد الفتاح ماضي، مداخل الانتقال الى نظم حكم ديمقراطية ، في : علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (تنسيق وتحرير) لماذا انتقل الاخرون الى الديمقراطية وتأخر العرب؟ ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ص ٧٤.



(²⁶) Gary A. Stradiotto and Sujian Guo, Op. Cit., pp.18-19; Gerardo L. Munck and Carol Skalnik Leff, Op. Cit., p 18.

(²⁷) Wolfgang Merkel, "Democracy through War," Democratization, Vol.15, No.3(June 2008), pp.478 – 508.

(²⁸) Gary A. Stradiotto and Sujian Guo, Op. Cit., pp.11- 14.

(²⁹) -جين شارب، من الدكتاتورية الى الديمقراطية-إطار تصوري للتحرر، ترجمة خالد دار عمر، مؤسسة البرت اينشتاين، واشنطن، ٢٠٠٣، ص ٢٩.

(³⁰) Wolfgang Merkel, "Democracy through War," Democratization, Vol.15, No.3(June 2008), pp.478 - 508

المصادر

- القرآن الكريم

١. ابو الفضل جمال الدين محمد ابن منظور، لسان العرب، ج ٢، دار صادر للنشر، ٢٠٠٣، ص ٤٧٠.
٢. إسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية، الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤، ص ٤.
٣. إريكا فرانتر، السلطوية ما يجب ان نعرفه، ط ١، ترجمة: حمزة عامر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٢٢، ص ١٧.
٤. ثناء فؤاد عبدالله، اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧، ص ٤٤.
٥. المعجم الوسيط، ط ٥، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٤٤٥.
٦. جابريل ايه ألموند، جي بنهام باويل الابن، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر "نظرة عالمية" - ترجمة أحمد علي وأحمد عناني، القاهرة: مكتبة الوعي، ١٩٦٦، ص ١٨٤-١٨٥.
٧. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٧، ص ٦٧٠.
٨. حاتم فارس الطعان، مشروعية سلطة الإدارة على تقييد الحريات العامة دراسة مقارنة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٢٢)، ٢٠٠٩، ص ٢٦٥.
٩. خوجة أسامة وضيف الله عقيلة، معوقات التغيير السياسي في الأنظمة السياسية العربية في ظل التحولات الجديدة، المجلد (٦)، العدد (٢)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، ٢٠٢١، ص ٢١٠٩.
١٠. راتب شعبو، النظام التسلطي المحض وسبل تفكيكه، العدد ٢٥ و ٢٦، مجلة قلمون، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، سوريا، ٢٠٢٤، ص ١٧١.
١١. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ١٢٦.

١٢. عبد الفتاح ماضي ، مداخل الانتقال الى نظم حكم ديمقراطية ، في : علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (تنسيق وتحرير) لماذا انتقل الاخرون الى الديمقراطية وتأخر العرب؟ ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ص ٧٤.

١٣. فيليب برو ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة :محمد عرب صاصيلا، ط١ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٢٧.

١٤. محمد كولفرني ، التغيير الاجتماعي والسياسي دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم ، مجلة العربية للعلوم السياسية ، المجلد (٢٠٠٨) ، العدد (٢٠) ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، لبنان ، ٢٠٠٨ ، ص ١٣٩ .

١٥. مجموعة باحثين، قراءات نظرية: التغيير السياسي المفهوم والابعاد، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٦ ، ص ١ .

١٦. السلطوية في أنظمة الحكم ، مركز الامام الشيرازي للدراسات والبحوث ، الاحد ١٥ / كانون الثاني / ٢٠٢٣ منشور على الموقع : <https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/33768> تم زيارة الموقع في ٢٠٢٤/١٠/٢١ .

17.Amitai Etzioni:The Active Society , The Free Press,NewYork.1968.

18.Bertrand de Jouvenal, One power: Its nature and the history of its growth , Beacon Press ,Boston 1969.

19.Huntington, Samuel P, The Third Wave: Democratization in the late twentieth century, University of Oklahoma Press, Oklahoma, USA 1993.

20.Felix Oppenheim : Dimension Of Freedom an Analysis.at Martin-s Press,1961.

21.Gerardo L. Munck,” Review Article: Democratic Transitions in Comparative Perspective,” Comparative Politics , Vol.26, No.3 (April1994).

22.Gerardo L. Munck and Carol Skalnik Leff,” Modes of Transition and Democratization: South America and Eastern Europe in Comparative Perspective,” Comparative Politics, Vol.29, No.3(April 1997).

23. Gary A. Stradiotto and Sujian Guo, Op. Cit., pp.18-19; Gerardo L. Munck and Carol Skalnik Leff, Op. Cit .

24.Wolfgang Merkel,” Democracy through War,” Democratization, Vol.15, No.3(June 2008).

Sources

- The Holy Quran

1.Jamil Saliba, The Philosophical Dictionary, Lebanese Book House, Beirut, 1987, p. 670.

2.The Intermediate Dictionary, 5th edition, Arabic Language Academy, Cairo, 2011, p. 445.

3. Sadiq Al-Aswad, Political Sociology, Its Foundations and Dimensions, College of Political Science, University of Baghdad, 1990, p. 126.

4.Amitai Etzioni:The Active Society , The Free Press,NewYork.1968.

5.Felix Oppenheim : Dimension Of Freedom an Analysis.at Martin-s Press,1961.



6. Gabriel A. Almond, J. Benham Powell, Jr., Comparative Politics in Our Present Time, "A World View" - translated by Ahmed Ali and Ahmed Anani, Cairo: Al-Aw'i Library, 1966, pp. 184-185.
7. Bertrand de Jouvenal, One power: Its nature and the history of its growth, Beacon Press, Boston 1969.
8. Erika Frantz, Authoritarianism What We Should Know, 1st edition, translated by: Hamza Amer, Arab Network for Research and Publishing, Beirut, 2022.
9. Authoritarianism in Government Systems, Imam Shirazi Center for Studies and Research, Sunday, January 15, 2023, published on the website: <https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/33768>. The website was visited on 10/21/2024.
10. Rateb Shaabo, The Pure Authoritarian System and Ways to Dismantle It, Issues 25 and 26, Qalamoun Magazine, Hermoun Center for Contemporary Studies, Syria, 2024.
11. Philip Bro, Political Sociology, translated by: Muhammad Arab Sasila, 1st edition, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, 1998.
12. Hatem Fares Al-Ta'an, The Legitimacy of the Administration's Authority to Restrict Public Freedoms, A Comparative Study, Journal of the Baghdad University College of Economic Sciences, Issue (22), 2009.
13. Muhammad Colverni, Social and Political Change: A Critical Fundamental Study of Concepts, Arab Journal of Political Science, Volume (2008), Issue (20), Arab Society for Political Science, Lebanon, 2008.
14. Abu al-Fadl Jamal al-Din Muhammad Ibn Manzur, Lisan al-Arab, vol. 2, Sader Publishing House, 2003.
15. Khoja Osama and Dhifallah Aqeela, Obstacles to political change in Arab political systems in light of the new transformations, Volume (6), Issue (2), Professor Al-Baheth Journal for Legal and Political Studies, Algeria, 2021.
16. A group of researchers, Theoretical Readings: Political Change, Concept and Dimensions, Egyptian Institute for Political and Strategic Studies, Cairo, 2016.
17. Ismail Sabri Muqallad and Muhammad Mahmoud Rabie, Encyclopedia of Political Science, Kuwait: Kuwait University, 1994.
18. Thanaa Fouad Abdullah, Mechanisms of Democratic Change in the Arab World, Beirut: Center for Arab Unity Studies, 1997.
19. Huntington, Samuel P, The Third Wave: Democratization in the late twentieth century, University of Oklahoma Press, Oklahoma, USA 1993.
20. Gerardo L. Munck, "Review Article: Democratic Transitions in Comparative Perspective," Comparative Politics, Vol.26, No.3 (April 1994).
21. Gerardo L. Munck and Carol Skalnik Leff, "Modes of Transition and Democratization: South America and Eastern Europe in Comparative Perspective," Comparative Politics, Vol.29, No.3 (April 1997).



22. Gary A. Stradiotto and Sujian Guo, Op. Cit., pp.18-19; Gerardo L. Munck and Carol Skalnik Leff, Op. Cit .

23. Wolfgang Merkel, "Democracy through War," Democratization, Vol.15, No.3 (June 2008).

